لخوف المرض والشين وزياده المرض وكالاعذار المبيحه كثرة الجمع
والجهاد والجماعه والتلفظ بكلمه الكفر عند الاكراه وكتقديم قتل
القصاص على القتال بالردة ورخص السفر من القصر والفطر وليس
الحرير للحكه والدواء بالنجاسات حتى بالخمر ثم رأيتها على قولين وحرم
التخلي بالصبي والاحضاره ويقع الشك في مواضع كاختلاف حق
سراية العتق والدين وجدا بالمصطرمته وطعام الغير والمحرم
اذا كان مستوفيا قصيدا فهل يرسله لحق الله او يرسله ويضمن
للادمي او اصد قهما صيدا وطاوع وهو محرم فانه قيل يدخل مثل
هذا في ملكه هم اعلم الصحيح في هل يرسله ويضمنها نصيبها
تغليبا لحق الله او سقيه ويضمن نصف الجزاء تلف عند ها او يكون
مخيرا او لو مات وعليه دين زكاة او خمس وهما مع الدين والاقرب
التوزيع ونقل بعض الاصحاب تقديم الزكاة لقول النبي صلى الله عليه وسلم دين
الله احق ان يقضى وتقدم الدين لان حق العباد مبني على التضييق وحق
الله على المسامحة ويشكل بما ان الزكاة حق للعباد فهي مستثناة من
الحقين وكذلك خمس هذا اذا كانت الزكاة مرسله في المال بان كان وجد
فرط في النصاب حتى تلف وصار في ذمته او كانت زكاة الفطر اذ
كان الخمس مرسلا بان قلنا بثبوته في الذمة ما لو كان متعلقا
الزكاة او الخمس وقيل والاقرب تقديمهما على الدين لسبق تعلقهما على
تعلق الدين مسئلة لو تزوج الزمن ايسارا والاقرب تخيير الحاكم

بين الحكم والرد سواء كان حق الله او حق العبد لعموم الآيه
هذا اذا كان عندهم مهر المثل النكاح لم في المجوس اذا تظاهروا لم يرد قطعا
تنبيه ولا تقدم نفس الحقوق وتزيد هنا ان المراد بحق الله ما اوا
الدلاله على طاعته او نفس طاعته بناء على انه لو امر بما صدق
على العباده اما حق الله او بناء على ان الامر بما يتعلق بها كلوها في نفسها
حق الله تعالى وعليه بنته وفي الحديث الصحيح عن رسول الله صلى
وعلى اهل بيته حق الله على العباد ان يعبدوه ولا يشركوا شيئا
وشرع على عباده ان الامر هو حق الله تعالى ان حقوق العباد
المامور بادائها اليهم مشتمله على حق الله لان اجل الامر الوارد انهم معاملة
اوامانه او حدا او قصاصا او دية او غير ذلك وعلى هذا فوجد حق الله
بدون حق العبد كما في الامر بالصلوه وكما وجد حق العبد دون حق الله
والضابط فيه ان كل ما للعبد اسقاطه فهو حق العبد وما لا فلا كالخمر
الربا والزنا فانه لو تراضى اثنان على ذلك لم يخرج على الحرمه تعلق
حق الله تعالى به فان الله تعالى انما حرمها صونا لمال العباد عليهم وحفظا
له عن الضياع فلا اصل المصلحه ما لغرض عليه او حصل مصلحه
تدرء بازائها مفسده كبرى ومن ثم منع العبد من اتلاف نفسه
وماله وان اعتبر رضاه في ذلك وكذلك حرمت السرقة والغصب صونا
لمال المالك عن ضياعه والزنا صونا للنسب والقتل والجرح
صونا للنفس ولا نعتبر فيما مضى العبد فائدة لو اجتمع مضطران

من يستوي وليه كان الحق عليهم